

دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة (التجربة السودانية أنموذجاً)

Financing the public budget deficit through Islamic sukuk

(The Sudanese experience is a model)

أ.د. أحمد ياسين عبد

الجامعة العراقية- كلية الإدارة والاقتصاد

تاريخ النشر: 2023/1/31

الباحث / أحمد محمد عبد الرحمن

الجامعة العراقية- كلية الإدارة والاقتصاد

تاريخ القبول: 2022/10/2

المستخلص:¹

تُعد مشكلة العجز في الموازنة العامة من المشاكل الاقتصادية والمالية التي تواجه الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وغالباً ما تلجأ الدول لسد العجز إلى استخدام الوسائل التقليدية مثل الإقراض العام والإصدار النقدي الجديد والتي غالباً ما تترك آثاراً سلبية على الاقتصاد بوجه عام، مما يجعلها مضطرة إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة بدلاً عن الوسائل التقليدية للتمويل، وتُعد الصكوك الإسلامية أحد تلك الأدوات التي برزت في السنوات الأخيرة، والتي تستخدم في الوقت الحالي في تمويل مختلف المجالات، بما في ذلك عجز الموازنة العامة للدولة.

هدف البحث إلى بيان دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك عن طريق تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية لهذه الأداة وتوضيح دورها في تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق عرض التجربة السودانية في مجال تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الصكوك الإسلامية وبالتحديد كل من صكوك شهامة وصرح، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، وخلصت الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية تتمتع بالقدرة على تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق نجاحها في السودان، وأوصت بضرورة نشر الوعي والتعريف بالصكوك الإسلامية والدور الذي يمكن أن تلعبه في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتغطية عجز الموازنة العامة بشكل مستدام؛ وذلك عن طريق تكثيف الندوات والمؤتمرات العلمية حول هذا الموضوع لمعالجة الجهل بهذه الأداة الإستثمارية الإسلامية المهمة في المجتمعات الإسلامية. **الكلمات المفتاحية:** الصكوك الإسلامية ، عجز الموازنة العامة.

Abstract

The deficit in the state's general budget is one of the most prominent contemporary economic problems around which there is a lot of controversy and opinions differ, especially as it has become the distinguishing feature of most budgets of developed countries, as well as developing countries, whose public budgets deficit has prevented them from carrying out their duties in achieving economic and social development, from this point of view, most countries of the world are looking for an alternative to traditional financing, which is often considered one of the reasons for the increase in the deficit; this is due to its high cost or the conditions that accompany this financing and its negative effects on the economy. The aim of the research is to clarify the role of Islamic sukuk in financing the state's general budget deficit, by shedding light on the basic concepts of this tool, And clarifying its role in financing the public budget deficit by presenting the Sudanese experience in the field of financing the public budget deficit by Islamic Sukuk, Specifically, both Shahama and Sarh Sukuk, The descriptive analytical method was used in this research. The study concluded that Islamic sukuk have the ability to finance the state's general budget deficit through its success in Sudan. It recommended the need to spread awareness and introduce Islamic sukuk and the role it can play in mobilizing the financial resources needed to cover the public budget deficit in a sustainable manner; This is done by intensifying scientific symposia

¹ بحث مستل من رسالة ماجستير

and conferences on this subject to address the ignorance of this important Islamic investment tool in Islamic societies.

مقدمة:

يُعد العجز في الموازنة العامة للدولة من أبرز المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي يدور حولها الكثير من الجدل وتختلف بشأنها الآراء، خاصة وأنها أصبحت السمة المميزة لمعظم موازنات الدول المتقدمة فضلاً عن الدول النامية التي حال العجز في موازنتها العامة دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق فإن أغلب دول العالم باتت تبحث عن بديلاً للتمويل التقليدي الذي يُعد في أغلب الأحيان أحد الأسباب المؤدية لزيادة العجز؛ وذلك بسبب ارتفاع تكلفته أو الشروط التي ترافق هذا التمويل وما لها من آثار سلبية على الاقتصاد. وتُعد الصكوك الإسلامية من الأدوات المالية الإسلامية الواعدة والأكثر فاعلية في تجميع الموارد اللازمة لتمويل المشاريع التنموية الكبرى، إذ شهدت إنتشاراً واسعاً ونموً سريعاً في السنوات الأخيرة، فهناك العديد من التجارب العالمية الناجحة التي تؤكد قدرة الصكوك الإسلامية على تمويل المشاريع التنموية الكبرى وتغطية العجز في موازنات مختلف دول العالم، وتُعد تجربة السودان في إصدار الصكوك الإسلامية من التجارب الناجحة إذ استخدمت الصكوك الإسلامية لتوفير التمويل اللازم لتغطية العجز في موازنتها العامة بالإضافة إلى تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية.

مشكلة البحث

تستخدم الدول في حالة وجود عجز في الموازنة العامة وسائل تقليدية تتمثل بالإقتراض سواء كان الإقتراض داخلياً أو خارجياً أو عن طريق الإصدار النقدي الجديد وهذه الوسائل تترك آثاراً سلبية على الاقتصاد بشكل عام، لذلك تكمن المشكلة في إيجاد بديل عن تلك الوسائل التقليدية، فهل من الممكن إستخدام الصكوك الإسلامية كأداة بديلة عن الوسائل التقليدية المستخدمة في تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.

فرضية البحث:

➤ تسهم الصكوك الإسلامية بصورة إيجابية في تمويل عجز الموازنة العامة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الصكوك الإسلامية كبديل يقدمه الاقتصاد الإسلامي للتمويل التقليدي والتعرف على أهم أنواعه.
- الاطلاع على التجربة السودانية في مجال إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.
- الإحاطة بالجانب المفاهيمي لعجز الموازنة العامة والطرق التقليدية لتمويله.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث عن طريق تسليط الضوء على واحدة من أهم أدوات التمويل الإسلامي الغير تقليدي ألا وهي الصكوك الإسلامية، وإظهار الدور الذي تلعبه هذه الاداة كونها بديل شرعي عن الاساليب التقليدية المتبعة في تمويل عجز الموازنة العامة.

منهج الدراسة:

إعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق التعرض إلى المفاهيم الواردة في الدراسة وهذه المفاهيم هي الصكوك الإسلامية وعجز الموازنة العامة، ودور صكوك شهامة وصرح في تمويل عجز الموازنة العامة في السودان.

المبحث الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية

أولاً: الصكوك الإسلامية

هي وثائق ذات قيمة متساوية وتمثل حصصاً في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، بعد تحصيل قيمة الصكوك وإغلاق باب الاكتتاب والبدء في استخدام الصكوك فيما أصدرت من أجله⁽²⁾.

ثانياً: أنواع الصكوك الإسلامية

1. صكوك المضاربة

هي وثائق ذات قيم متساوية يتم إصدارها من أجل استخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تمويل نشاط، أو تطوير مشروع قائم، فيصبح المشروع أو النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار هذه الصكوك على أساس المضاربة الشرعية عن طريق تعيين مضارب لإدارتها سواء كان من الشركاء أو غيرهم⁽³⁾.

2. صكوك الإجارة

تتعلق صكوك الإجارة بالمتلكات والأصول المؤجرة، وهي وثائق ذات قيم متساوية، يقوم بإصدارها مالك العقار المؤجر أو وكيله. والهدف منها هو بيع العقار المؤجر عن طريق الصكوك فيصبح حملة الصكوك هم ملاك الأصل وكذلك المستفيدون من حصيلة إيجاره، بقدر نصيب كل واحد من حملة الصكوك في الأصل المؤجر⁽⁴⁾.

3. صكوك المراجعة

هي وثائق ذات قيم متساوية، يتم إصدارها لغرض تمويل شراء سلعة أو خدمة مراجعة، وتصبح سلعة المراجعة ملكاً لحاملي الصكوك⁽⁵⁾.

4. صكوك الإستصناع

هي وثائق ذات قيم متساوية يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها من أجل تصنيع معدات أو سلعة ما، وتصبح المادة المصنعة مملوكة لحملة الصكوك ومُصدِرُها هو الشركة المصنعة (البائع) والمكتبتون فيها هم مشترو السلعة المراد تصنيعها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع ويملك حملة الصكوك السلعة المصنوعة، ويستحقون ثمن بيعها، وينطبق الإستصناع على تشييد المباني وبناء السفن والجسور ومحطات توليد الكهرباء... كما ويستحق حملة الصكوك ثمن بيع المشروع وهو تكلفة المشروع المتمثل في إصدار الصكوك إضافة إلى هامش ربح معين وتحدد آجال صكوك الإستصناع حسب المدة اللازمة لتصنيع العين المباعة إستصناعاً وقبض الثمن وتوزيعه على حملة الصكوك⁽⁶⁾.

5. صكوك السلم

هي وثائق متساوية القيمة تصدر لتحصيل رأس مال السلم وتصبح سلعة مملوكة لحاملي الصكوك، ومُصدِرُ هذه الصكوك هو بائع سلعة السلم، والمكتبتون فيها هم مشترو السلعة. وحصيلة الاكتتاب هي ثمن شراء السلعة (رأس المال) ويملك حاملي الصكوك سلعة السلم ويستحقون ثمن بيعها⁽⁷⁾.

6. صكوك المساقاة

هي وثائق ذات قيم متساوية، يتم إصدارها بهدف استخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة ورعايتها والإنفاق عليها على أساس عقد المساقاة، ويكون لحملة الصكوك حصة من الثمر وفقاً لما حدده العقد⁽⁸⁾.

7. صكوك المشاركة

(2) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (17)، مملكة البحرين، 2010، ص288.

(3) أشرف محمد دوابه، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى،

مصر، 2009، ص39-40.

(4) يوسف حسن يوسف، الصكوك المالية وأنواعها (الاستثمار - الصناديق الإستثمارية - الأوراق المالية التجارية)، دار العلم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص6.

(5) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مصدر سابق، ص289.

(6) يوسف سعاد، مخلوفي عبد السلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، 2017، ص127.

(7) صادق راشد الشمري، خدمات الصيرفة الإسلامية، دار البازوري العلمية، 2022، ص117.

(8) شقيري نوري موسى، إدارة المشتقات المالية الهندسة المالية، دار المسيرة، عمان، 2015، ص126.

هي وثائق ذات قيم متساوية الهدف من إصدارها هو استخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تمويل نشاط، أو تطوير مشروع قائم على أساس عقد المشاركة، فيصبح المشروع أو النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار هذه الصكوك على أساس المشاركة عن طريق تعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها⁽⁹⁾.

8. صكوك الوكالة

هي وثائق مشاركة تصدر عن أفراد أو شركات، تمثل أنشطة أو مشروعات تدار على أساس الشركة عن طريق تعيين أحد الأشخاص لإدارتها، سواء كان أحد الشركاء أو غيرهم⁽¹⁰⁾.

9. صكوك المزارعة

هي وثائق ذات قيم متساوية يتم إصدارها بهدف استخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويكون لحاملي الصكوك نصيباً في الحصول وفق ما حدده العقد⁽¹¹⁾.

ثالثاً: خصائص الصكوك الإسلامية

هناك عدة خصائص تميز الصكوك الإسلامية عن غيرها من أدوات الاستثمار الأخرى، وقد ساهمت هذه الخصائص في انتشارها انتشاراً واسعاً، ونذكرها على النحو التالي⁽¹²⁾:

1. تصدر وتتداول وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية

تستخدم حصيلة الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتستند هذه الصكوك على أساس عقود شرعية متوافقة مع صيغ التمويل الإسلامي من مضاربة ومشاركة ومراجعة وغيرها، مع ضوابط تحكم إصدارها وتداولها.

2. تقوم على مبدأ تقاسم الربح والخسارة

إنَّ العلاقة بين المشتركين في إصدار الصكوك الإسلامية تقوم في الأساس على مبدأ الإشتراك في الربح والخسارة بغض النظر عن صيغة الإستثمار المعمول بها، إذ تمنح مالكيها نصيباً من الربح وليس نسبة محددة مسبقاً من قيمتها الاسمية، ويحدد نصيب حاملي الصكوك من أرباح المشروع أو النشاط الذي يموله كنسبة مئوية عند التعاقد، فلاك الصكوك يقتسمون أرباحها وفقاً للاتفاق المنصوص عليه في نشرة الإصدار، ويتحملون الخسارة بما يتناسب مع ما يمتلكه كل منهم، وفقاً لقاعدة الغم بالغرم.

3. وثائق تصدر باسم مالكيها بفئات متساوية القيمة

تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصاً مشتركة في أصول مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك من أجل تسهيل شراء وتداول هذه الصكوك، وعليه فإن الصكوك الإسلامية تشبه الأسهم المُصدَّرة بفئات متساوية وتمثل نصيباً مشتركاً في صافي أصول شركة مساهمة، كما أنه يلتقي مع السندات التقليدية في ذلك والتي تصدر بفئات متساوية.

رابعاً: أهداف إصدار الصكوك الإسلامية

إنَّ الأهداف الرئيسية لإصدار الصكوك الإسلامية تتمثل في ما يلي⁽¹³⁾.

1. الحصول على السيولة اللازمة من أجل توسيع المشاريع القائمة وتطويرها عن طريق تحويل أصولها المالية سواء كانت خاصة أو حكومية إلى صكوك وعرضها في الأسواق المالية لجذب المستثمرين.

2. جمع رأس المال بهدف تمويل إنشاء مشروع استثماري جديد وذلك بطرح الصكوك في أسواق المال وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية المختلفة، بحيث تكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس المال للمشروع.

خامساً: أوجه التشابه والاختلاف بين الصكوك الإسلامية والأوراق المالية التقليدية

(9) أشرف محمد دوايه، مصدر سابق، ص 25-27.

(10) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مصدر سابق، ص 290.

(11) شقيري نوري موسى، مصدر سابق، ص 126.

(12) أشرف محمد دوايه، مصدر سابق، ص 21-25.

(13) أشرف محمد دوايه، مصدر سابق، ص 27.

تشابه الصكوك الإسلامية مع الأوراق المالية التقليدية (الأسهم والسندات) في جوانب وتختلف عنها في جوانب أخرى.

أ. الصكوك الإسلامية والأسهم

السهم: هو سند ملكية ليس له تاريخ استحقاق صادر عن شركات ومؤسسات مالية، ويعد مالك السهم مالك للمؤسسة أو المنشأة بنسبة الأسهم التي يمتلكها فيها، وله الحق في الحصول على نسبة من الأرباح في حال قررت المؤسسة أو المنشأة توزيع أرباحها، وتختلف قواعد التعامل مع الأسهم باختلاف نوع ومحل نشاط كل منها⁽¹⁴⁾.

وفيما يلي توضيح لأوجه التشابه والاختلاف بين الصكوك الإسلامية والأسهم:

1. أوجه التشابه بين الصكوك الإسلامية والأسهم⁽¹⁵⁾:

- أ. يعكس كل من الصك والسهم حصة شائعة في صافي موجودات المشروع، وتشتمل هذه الموجودات على الأعيان والمنافع والحقوق.
- ب. يحق لكل من مالك السهم و مالك الصك الحصول على حصة في صافي أرباح المشروع، بما يتناسب مع حصة كل منهما في ملكية هذا المشروع.
- ت. إن الصك والسهم يقومان مقام الحصة الشائعة في صافي موجودات المشروع أو الشركة في التسليم والاستلام والحيازة.

2. أوجه الاختلاف بين الصكوك الإسلامية و الأسهم

عند مقارنة الصكوك الإسلامية بالأسهم، نجد أنه على الرغم من تشابه الصكوك الإسلامية مع الأسهم في العديد من الجوانب إلا أنها تختلف عنها في الإدارة والمدة، ويمكن توضيح هذا الاختلاف في الجدول (1)⁽¹⁶⁾.

جدول (1) أوجه الاختلاف بين الصكوك الإسلامية و الأسهم

وجه المقارنة	الصكوك الإسلامية	الأسهم
من حيث الإدارة	لا يشارك مالك الصك في إدارة المشاريع	يشارك مالك السهم في إدارة المشاريع عن طريق انتخاب من يمثله في مجلس الإدارة من ملاك الأسهم
من حيث المدة	للصك حياة محددة تنتهي بانتفاء الغرض الذي وجد لأجله	السهم مستمر طوال فترة حياة المشروع

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: معبد علي الجارحي وعبد العظيم جلال أبو زيد، أسواق الصكوك الإسلامية وكيفية الإرتقاء بها، بحث مقدم إلى ندوة الصكوك الإسلامية عرض وتقديم، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، أيار 2010، ص 8-7.

ب. الصكوك الإسلامية والسندات

⁽¹⁴⁾ أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 154.

⁽¹⁵⁾ معبد علي الجارحي، عبد العظيم جلال أبو زيد، أسواق الصكوك الإسلامية وكيفية الإرتقاء بها، بحث مقدم إلى ندوة الصكوك الإسلامية عرض وتقديم، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، أيار 2010، ص 7.

⁽¹⁶⁾ فارس محمد زناقي، الصكوك الإسلامية (الإطار النظري والشرعي وكيفية التطبيق)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 44.

دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة (التجربة السودانية أمودجاً)

السند: اصطلاحاً هو أداة قابلة للتداول يمثل قرضاً، يطرح عادة عن طرق الاكتتاب العام، ويتم إصداره من قبل الشركات أو الحكومات وفروعها، ويُعد مالك السند دائناً للشركة وليس شريكاً فيها، ويُمنح مالكي السندات فائدة ثابتة سنوياً، ولهم الحق في استيفاء قيمتها عند حلول أجل معين⁽¹⁷⁾

فيما يلي توضيح لأوجه التشابه والاختلاف بين الصكوك الإسلامية والسندات:

أولاً: أوجه التشابه بين الصكوك الإسلامية والسندات⁽¹⁸⁾

1. تُعد الصكوك الإسلامية والسندات أوراق مالية متداولة هدفها الأساسي هو التمويل، ويمكن استخدامها في التحكم بحجم السيولة النقدية وتمويل الأهداف المختلفة.
2. إن الصكوك الإسلامية تتشابه مع السندات فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية والإجرائية والجهات التي يتطلبها الإصدار والإدارة، ومدة الإصدار والبيانات المتعلقة برأس مال الإصدار، ودور الجهات الإشرافية والرقابية عليها وغيرها.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الصكوك الإسلامية والسندات

عند مقارنة الصكوك الإسلامية بالسندات نجد أن السندات لا يتحمل حاملها أية خسارة تلحق بالأصول التي تملكها الجهة المُصدّرة، وأن تداول السند لا يستلزم نقل حصة من ملكية تلك الأصول، وأن مدة السند لا ترتبط بالمشروع الممول منها فقد تزيد المدة عن مدة المشروع أو تنقص وذلك لعدم ارتباطها به، ولا تأخذ السندات بنظر الاعتبار أي ضوابط شرعية في إصدارها أو إدارتها أو تداولها. وتختلف الصكوك الإسلامية عن السندات وكما موضح في الجدول (2).

الجدول (2) أوجه الاختلاف بين الصكوك الإسلامية والسندات

من حيث	الصكوك الإسلامية	السندات
التنظيم	حصة شائعة في موجودات المشروع	تُعد ديناً في ذمة مصدره
الربح والخسارة	يتأثر حامل الصك بنتيجة أعمال المشروع، فهو يشارك في الأرباح المتحققة، ويتحمل الخسارة التي يتعرض لها المشروع.	لا يتأثر حامل السند بنتيجة أعمال الشركة، لأنه يستحق القيمة الاسمية لسنده في موعد الاستحقاق مضافاً إليها الفوائد المحددة سلفاً
الحقوق	عند تصفية المشروع لا يكون لحامل الصك الأولوية في الحصول على قيمة الصك، إنما يحصل على نسبته من الأموال المتبقية بعد سداد جميع الدائنين.	عند تصفية المشروع لصاحب السند الأولوية في الحصول على قيمة السند بالإضافة إلى الفوائد المتفق عليها.
تغطية الإصدار	في حالة لم تتم تغطية الإصدار، يرد للمكتتبين ما دفعوه، ولا يتم الإصدار.	يمكن توفير المبالغ من قروض مختلفة.

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على أشرف محمد دوابه، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، مصر، 2009، ص 39-40.

المبحث الثاني : عجز الموازنة العامة

Ravindran Ramasamy, Shanmugam Munisamy, Mohd Hanif Mohd Helmi, Relative Risk Of Islamic Sukuk Over Government And Conventional Bonds, Global Journal of Management and Business Research, Vol.11(6), Page7.

(17)

(18) فارس محمد زناقي، مصدر سابق، ص 45.

يُعد العجز في الموازنة العامة أحد الموضوعات المالية التي أثارت اهتمام الاقتصاديين في دول العالم المختلفة، ويعتبر عجز الموازنة العامة أحد التحديات المالية التي لها تأثير طويل الأجل على جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة في ظل الموارد المحدودة والحاجات العامة المتزايدة. ونتيجة لذلك؛ يجب النظر إلى عجز الموازنة كمشكلة حقيقية تستلزم تخطيطاً دقيقاً ومحمداً كبيراً لمعالجتها.

أولاً: تعريف عجز الموازنة العامة

هو ذلك الوضع الذي تكون فيه النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، حيث الإيرادات العامة غير قادرة على تغطية النفقات⁽¹⁹⁾.

ثانياً: أنواع العجز في الموازنة العامة.

1. العجز الجاري

ويُعبّر عن صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب أن يمول من خلال الاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين إجمالي أنواع النفقات والإيرادات العامة لجميع الهيئات الحكومية. مطروحاً منه النفقات الحكومية المخصصة لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة، بعبارة أخرى هو ذلك الفرق بين إجمالي الإنفاق العامة الجاري وإجمالي الإيرادات العامة الجارية⁽²⁰⁾.

2. العجز الهيكلي

وهو العجز الذي يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات بصفة مستمرة فيصبح عجزاً دائماً، والسبب في ذلك يعود إلى عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة الإقتصاد القومي ككل بجميع مصادره، أي مقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما يشير إلى وجود عيب أو خلل في الهيكل الإقتصادي، إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجاً إنتاجاً كافياً. ويعتبر هذا النوع من العجز الأكثر خطورة لعمق جذوره المالية⁽²¹⁾.

3. العجز التشغيلي

هو العجز الناتج عن مُتطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام، مطروحاً منها الفائدة المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام. حيث يأخذ في الاعتبار معدلات التضخم السائدة، بمعنى أنه يراعي في قيمة الفوائد التي تُدفع تعويض الدائنين نتيجة انخفاض القيمة الحقيقية للدين (ارتفاع المستوى العام للأسعار)⁽²²⁾.

4. العجز الشامل⁽²³⁾

ويعرف العجز الشامل بأنه الفرق بين إجمالي النفقات النقدية الحكومية بما في ذلك الفائدة المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية وبين إجمالي المتحصلات النقدية الحكومية الضريبية وغير الضريبية مضافاً إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض، والهدف من قياس العجز على هذا النحو هو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم المبالغ الإضافية التي يجب على الحكومة اقتراضها من القطاع الخاص سواء كان محلياً أو أجنبياً أو اقتراضها من البنك المركزي. ومع ذلك، فإن اعتماد هذا المفهوم يستبعد عاملاً خطيراً من عوامل عجز الموازنة العامة للدولة في البلدان المتخلفة، وهو مدفوعات الفائدة على الديون الخارجية، والتي أصبحت الآن عبئاً كارثياً على هذه البلدان. وهو العبء الذي نتج عن علاقات الاستغلال غير المتكافئة التي وقعت فيها هذه الدول في سوق الاقتراض الدولي في السبعينيات والثمانينيات. يشير اعتماد هذا المفهوم إلى نتيجة معينة تهم الدائنين ومحتواها هو أن الميزان الرئيسي يجب أن يصبح في النهاية ميزاناً إيجابياً من أجل تغطية ولو جزء من فوائد الدين الجاري.

5. العجز الأساسي

(19) عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 77.

(20) حسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص 115.

(21) كردودي صبرينة، ترشيد الاتفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، ص 171-172.

(22) رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سنا للنشر، القاهرة، 1992، ص 106.

(23) صباح صابر محمد خوشتناو، تحميل وقياس أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود على المستوى العام للأسعار في العراق للمدة (1988-2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11 العدد 22، 2019، ص 27.

هذا النوع من العجز يستند على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد نتيجة عجز سابق، وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة، فمن خلال استبعاد الفوائد يقدم لنا هذا النوع من العجز رؤية واضحة عن السياسة المالية الحالية⁽²⁴⁾.

ثالثاً: المصادر التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة والآثار المترتبة عليها

يمكن تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من عدة مصادر متنوعة يمكن تقسيمها إلى قسمين هما التمويل الداخلي أو المحلي ومصادر التمويل الخارجي.

أ. مصادر التمويل المحلية

يمكن أن يأخذ التمويل المحلي أحد الأشكال الآتية.

1. الاقتراض من البنك المركزي

إنَّ الاقتراض من البنك المركزي في الإقتصاد يعادل خلق قاعدة نقدية، فعند إتفاق الحكومة لمبلغ القرض فإن ودائع الجمهور والاحتياطيات النقدية سوف تزداد وبمعدل يتجاوز الطلب عند مستوى السعر السائد (مع افتراض أنَّ الإقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل)، بينما ينخفض سعر الفائدة نتيجة لزيادة حجم السيولة النقدية، لكن هذه السيولة تدفع الجمهور إلى التخلص منها واستبدالها بأصول أخرى. الأمر الذي ينتج عنه إرتفاع معدلات التضخم وبالتالي زيادة الاقتراض الخارجي وانخفاض حجم الاحتياطيات الأجنبية. لذلك يوصف الاقتراض من البنك المركزي بوصف بأنه طريقة تضخمية وبدرجة كبيرة⁽²⁵⁾.

2. الاقتراض من البنوك التجارية

إنَّ الاقتراض من المصارف التجارية لغرض سد العجز في الموازنة العامة يتوقف على حجم الاحتياطيات النقدية الفائضة لديها. ففي حال كان هناك فائض في احتياطيات هذه المصارف، سوف ينتج عن الاقتراض آثار توسعية وزيادة في عرض النقد. كما أنه لا يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص. أما إذا كانت الأموال المقترضة من صافي الموجودات المالية للمصارف، فإن هذا سيقفل من حرية المشروعات في منح الائتمان وكذلك لن يؤدي إلى تغيير ملموس في عرض النقد⁽²⁶⁾.

3. الاقتراض من الجمهور (القطاع غير المصرفي)

من أجل تمويل عجز ميزانيتها السنوية، تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الجمهور (القطاع غير المصرفي) عن طريق بيع السندات الحكومية للجمهور الأمر الذي سينتج عنه قلة الودائع المصرفية وتخلي الجمهور عن مدخراته النقدية، لكنها ستزداد بالمقدار نفسه عندما يتلقى الجمهور مدفوعات فائدة جديدة من قبل الحكومة تمثل دخلاً إضافياً لهم، مما يعني أن هذه المدفوعات ستضاف إلى المعروض النقدي. وعندما يتم دفع قيمة السندات الحكومية المشتريات، سواء تم سحبها من الأرصدة النقدية التي يمتلكها الجمهور أو من ودائعهم المصرفية، فإن ذلك لا ينتج عنه أي زيادة في المعروض النقدي. والسبب في ذلك هو أن الأموال المقترضة قد تم سحبها من مدخراتهم أي من الأموال التي تم خلقها مسبقاً أي لا تمثل خلقاً نقدياً جديداً، الأمر الذي سوف ينتج عنه انخفاض الودائع المصرفية للجمهور غير المصرفي وبالمقابل زيادة في الودائع الحكومية بالقدر نفسه وبالتالي لا يؤثر على عرض النقد. مما يعني أن الاقتراض من الجمهور غير المصرفي ليس له القدرة على خلق نقود جديدة تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي⁽²⁷⁾.

4. التمويل من خلال الوعاء الضريبي:

تُعد الضرائب من أهم وسائل تمويل عجز الموازنة، لأن الزيادة في الإنفاق العام تتطلب زيادة معدلات الضرائب وتوسيع الأوعية الضريبية لضمان عوائد تتناسب مع مقدار العجز، يمكن أن يكون وعاء هذه الزيادة هي صافي أرباح مؤسسات القطاع الخاص أو الأجور والرواتب، وإذا تم تمويل هذا العجز عن طريق زيادة أرباح شركات القطاع الخاص، فبمكنا أن تتحمل الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية من أجل الحفاظ على

(24) لحسن دردوري، مصدر سابق، ص 115-116.

(25) حسين جواد كاظم، سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 18، 2006، ص 28.

(26) ضياء حسن سعود، تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة العامة في العراق للفترة (1990-2016)، مجلة كلية المأمون، العدد 31، 2018، ص 34.

(27) ضياء حسن سعود، مصدر سابق، ص 33.

مستويات الربح السابقة، ونتيجة لارتفاع تكاليف الحصول على السلع والخدمات، يتحمل العمال العبء الضريبي، مما يدفعهم للمطالبة بزيادة في الأجور بمقدار مساو للزيادة في الأسعار، مما يقلل هوامش ربح المؤسسات الخاصة، ونتيجة لذلك، تؤدي زيادة الضرائب إلى تقليص القدرة التمويلية لاستثمارات مؤسسات القطاع الخاص، وهذا ما يدفعها لإصدار الأوراق المالية وطرحها للاكتتاب على الرغم من ما تحمله هذه الصيغة من مخاطر⁽²⁸⁾.

ب. المصادر الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة:

عندما يكون الاقتراض المحلي غير كافٍ لتلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج، لكن هذا الاقتراض لا يؤثر على المعروض النقدي ما لم ينتج عنه زيادة في السيولة النقدية التي يحتفظ بها القطاع الخاص، ينتج عن التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة في ظل نظام الصرف الثابت زيادة في الاحتياطي الرسمي للعملات الأجنبية، الأمر الذي يتطلب تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف بإصدار عملة وطنية مقابل حصيلة القروض الخارجية. وإن إفاق الحكومة للتقود الجديدة في هذه الحالة سيزيد من عرض النقد في الإقتصاد الداخلي للدولة، وبالتالي تتطابق النتائج في هذه الحالة بين تلك الناتجة عن الاقتراض من الجهاز المصرفي للدولة مع نتائج الاقتراض الخارجي⁽²⁹⁾.

المبحث الثالث : تمويل العجز بواسطة صكوك شهامة وصرح

وتتمثل الصكوك الإسلامية المُصدّرة في السودان بالشهادات التالية:

1. شهادات مشاركة الحكومة (شهامة):

"وهي عبارة عن شهادات تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي منذ العام 1999م نيابةً عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة، وهي شهادات قصيرة الأجل مدتها عام"⁽³⁰⁾.

الهدف من إصدار شهادات (شهامة) هو⁽³¹⁾:

1. تشجيع الاستثمار.
2. جذب المدخرات الوطنية.
3. إدارة السيولة على مستوى الإقتصاد الوطني عن طريق إستخدامها كأداة شرعية لإدارة السيولة من قبل بنك السودان المركزي.
4. سد العجز في الموازنة العامة للدولة من موارد حقيقية. (تمكين وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي من الاقتراض من الموارد المالية الحقيقية الغير تضخمية، مما يقلل من اعتمادها على الاقتراض من بنك السودان المركزي).
5. تطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية.
6. تحقيق عائد مجزٍ للمستثمرين.
7. الإقتراض من موارد مالية حقيقية غير تضخمية الأمر إذ مكنت صكوك شهامة وزارة المالية من تقليل الإعتماد على البنك المركزي السوداني في الإقتراض.

مميزات شهادات شهامة⁽³²⁾:

1. تتميز هذه الشهادات بعائدها المرتفع و مخاطرها المتدنية.

(28) حسين كشتيتي، دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص 42.

(29) صباح صابر محمد خوشناو، مصدر سابق، ص 29.

(30) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، 2017، ص 77.

(31) المصدر السابق، ص 76.

(32) عبد الله عجولي، الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة (تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان)، مجلة

إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد (5) العدد(2)، 2019، ص 320.

2. شهادات قصيرة الأجل (مدتها عام).

3. تقبل هذ الشهادات كضمان من الدرجة الأولى مقابل التمويل الممنوح من المصارف.

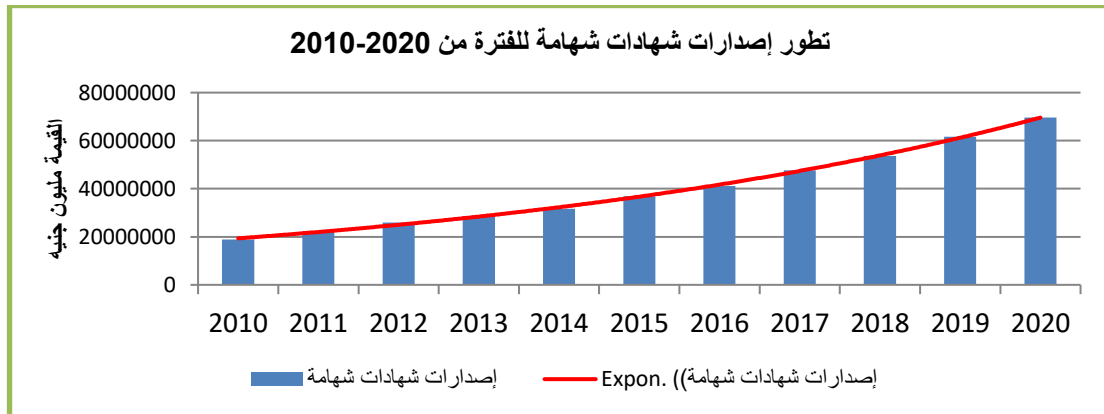
إصدارات شهادات شهامة للفترة من 2010-2020

جدول (3) تطور إصدارات شهادات شهامة للفترة من 2010-2020

السنة	عدد الشهادات المصدرة	القيمة الكلية (مليار جنيه)
2010	18,904,539	9,452.3
2011	22,279,547	11,139.7
2012	25,972,660	12,986.0
2013	28,268,735	14,134.4
2014	31,645,804	15,773.0
2015	36,891,981	18,446.0
2016	41,119,261	20,559.6
2017	47,662,866	23,831.4
2018	53,684,603	26,842.3
2019	61,684,542	30,842.3
2020	69,566,067	34,783.0

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني

الشكل (1) تطور إصدارات شهادات شهامة للفترة من 2010-2020



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2) أعلاه.

دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة (التجربة السودانية أمودجاً)

عن طريق النظر إلى البيانات الواردة في الجدول (3) والشكل (1) أعلاه نلاحظ تطور حجم شهادات شهامة خلال الفترة 2010-2020، فكمًا هو واضح أن حجم المبيعات الخاصة بشهادات شهامة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة إذ بلغت مبيعاتها الإجمالية (34,783) مليون جنيه في عام 2020 بعد أن كانت مبيعاتها الإجمالية في عام 2010 قد بلغت (9,452) مليون جنيه محققة زيادة بنسبة تقدر 268%، ما يعكس الإقبال الكبير على هذه الأداة الإسلامية.

2. شهادات صرح⁽³³⁾

وهي عبارة عن شهادات تقوم على أساس صيغة المضاربة بدأ العمل بإصدار هذه الصكوك في العام 2003 بواسطة شركة السودان للخدمات المالية، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشاريع البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة، ويتراوح أجل هذه الشهادات ما بين 2 - 6 سنوات.

الهدف من إصدار صكوك الاستثمار الحكومية (صرح):

1. تشجيع الاستثمار و جذب المدخرات القومية والإقليمية
2. إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وسد العجز في الموازنة العامة للدولة من موارد حقيقية.
3. توظيف المدخرات في التمويل الحكومي لمقابلة الإنفاق على المشاريع التنموية.
4. تقليل الآثار التضخمية عن طريق توفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة.

مميزات صكوك الاستثمار الحكومية (صرح):

1. ثبات معدل الأرباح طيلة مدة الإصدار من (2-6) سنوات بالمقارنة مع الأرباح المتغيرة سنوياً في كل من شهادات (شهامة) والصناديق الأخرى.
2. توزيع أرباحها الربع والنصف سنوي يجعلها إيراداً ثابتاً للمستثمرين خلال العام
3. أدت هذه الصكوك إلى تنشيط سوق الأوراق المالية، وترسيخ ثقافة التعامل في الأوراق المالية.

إصدارات شهادات صرح للفترة من 2010-2020

الجدول (4) تطور إصدارات شهادات صرح للفترة من 2010-2020

السنة	عدد الشهادات المُصدّرة	القيمة الكلية مليون جنيه
2010	18,264,017	1,826.3
2011	19,442,477	1,944.2
2012	14,761,555	1,476.3
2013	8,413,256	841.3
2014	8,319,691	831.9

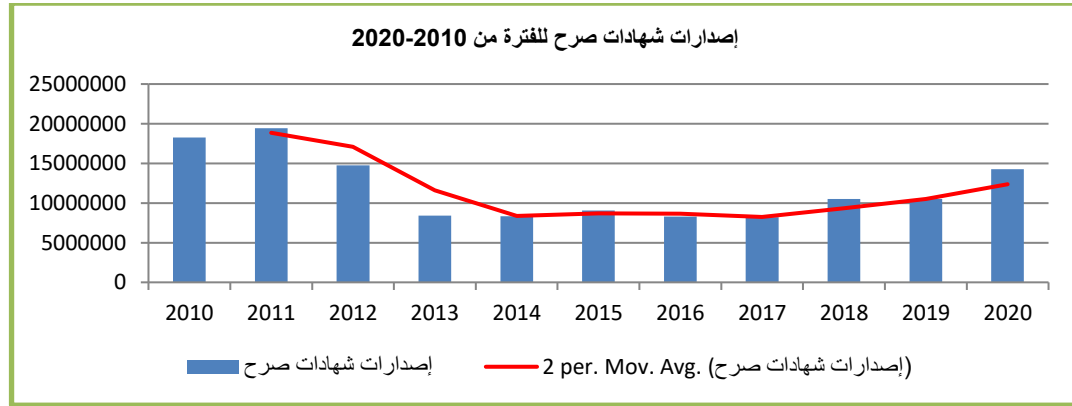
(33) التقرير السنوي للبنك المركزي السوداني 2019، ص 79-80.

دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة (التجربة السودانية أمودجاً)

904.2	9,042,101	2015
829.2	8,291,901	2016
819.5	8,195,403	2017
1,052.4	10,524,097	2018
1,052.4	10,524,097	2019
1,424.4	14,244,515	2020

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني للأعوام (2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020).

الشكل (2) تطور إصدارات شهادات صرح للفترة من 2010-2020



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2) أعلاه.

عن طريق النظر إلى البيانات الواردة في الجدول (4) والشكل (2) أعلاه نلاحظ تطور حجم شهادات صرح خلال الفترة 2010-2020، فكما هو واضح أن حجم المبيعات الخاصة بشهادات صرح أخذ بالانخفاض التدريجي منذ عام 2012 لتصبح قيمة مبيعاتها (1,476) مليار وأربع مئة وستة وسبعون جنيه بعد إذ بلغت قيمة مبيعاتها (1,944) مليار وتسعمائة وأربعة وأربعون جنيه عام 2011، لتعود مبيعاتها من جديد تتزايد تدريجياً منذ عام 2018 حتى عام 2020.

عجز الموازنة العامة في السودان

تعاين الموازنة العامة في السودان للفترة من 2010-2020 من عجز متزايد ومستمر مما يمكن وصفه بالعجز الهيكلي، يُعد انفصال جنوب السودان عام 2011 أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إرتفاع عجز الموازنة العامة في السودان؛ وذلك لاعتماد السودان بشكل كبير في الإيرادات العامة للميزانية على الإيرادات النفطية، إذ بلغت الإيرادات النفطية للسودان في بعض الأحيان نحو 50% من إيرادات الموازنة العامة، وهو ما أدى إلى فقدان السودان جزء كبير من إنتاجها النفطي يصل إلى أكثر من نصف إنتاجها من النفط، وبالتالي انخفاض ملحوظ في الإيرادات العامة للدولة، وكذلك انخفاض سعر الصرف وموارد النقد الأجنبي⁽³⁴⁾.

الجدول (5) الإداء الفعلي للموازنة العامة في السودان للفترة من 2010-2020

(34) سندهس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017، ص 935.

دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة (التجربة السودانية أمودجاً)

السنة	الإيرادات العامة	الإففاق العام	حجم العجز
2010	20,737	28,323	7,586
2011	22,767	32,193	9,426
2012	22,168	29,821	7,653
2013	34,311	40,768	6,454
2014	51,227.7	55,652.8	4,425.1
2015	55,499	61,497	6,976.4
2016	57,865	68,783	10,918
2017	77,054	91,368	14,314
2018	124,946	162,792	37,846
2019	162,730	226,566	63,836
2020	264,539	462,797	198,204

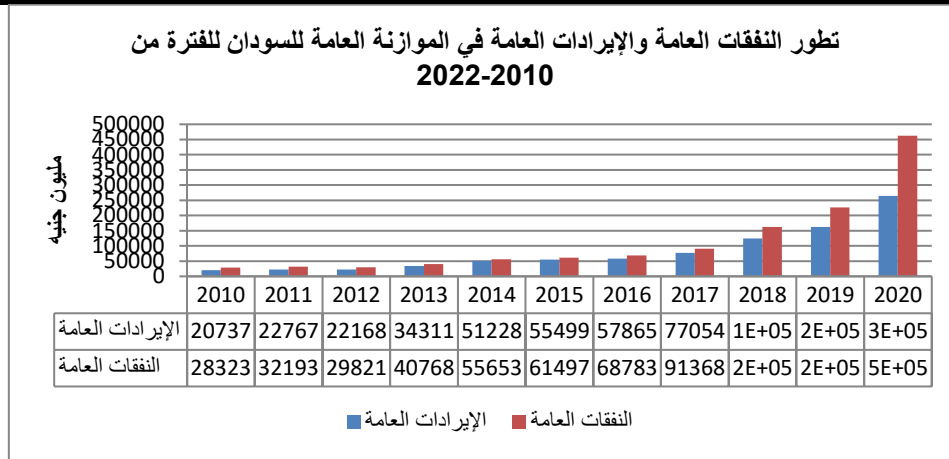
الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقرير السنوي للبنك المركزي السوداني للسنوات من (2010-2020).

وبالنظر إلى الجدول اعلاه نجد أن حجم العجز في الموازنة العامة أخذ شكلاً تصاعدياً منذ عام 2010؛ وذلك نتيجة لتضرر الاقتصاد السوداني بشدة بعد انقصال الجنوب مكلفاً السودان ثلاثة أرباع إنتاجه النفطي الذي يمثل أحد مصادر العملة الأجنبية المهمة، باستثناء الاعوام 2012-2015؛ وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية، ثم أخذ حجم العجز بالزيادة مرة أخرى منذ عام 2016. وكشفت الموازنة العامة للسودان في عام 2020 عن وجود عجز كبير بلغت قيمته الإجمالية 198,204 مليار جنيه، مما يمثل زيادة تصل إلى 210% عن العجز في موازنة عام 2019، وتأتي هذه الزيادة في العجز نتيجة لتدهور قيمة العملة المحلية، وما نتج عنه من تصاعد وتيرة التضخم، ومساهمة هذين العاملين في خفض الإنتاجية وتقليص العائدات الضريبية، بالإضافة إلى تأثير الإيرادات العامة للدولة سلباً بجائحة كورونا التي اجتاحت جميع دول العالم. ومن غير المحتمل أن يستعيد الاقتصاد السوداني استقراره في المستقبل القريب، إذ أن المشكلة التي تواجه الحكومة السودانية هي كيفية استغلال الموارد المالية المتاحة أفضل استغلال من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادي معقول وتلبية الاحتياجات الرئيسة لأغلب المواطنين⁽³⁵⁾.

الشكل (3) تطور النفقات العامة والإيرادات العامة في الموازنة العامة للسودان للفترة من 2010-2020

⁽³⁵⁾ كمال محمد عيسى، محددات عجز الموازنة العامة في السودان، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصائية، العدد (13)،

جامعة أم درمان الإسلامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان، ٢٠١٣، ص ٨٧.



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5) أعلاه.

خامساً: دور الصكوك الإسلامية في علاج عجز الموازنة العامة للسودان:

على الرغم من أن الأدوات المالية التقليدية تعطي حلول مؤقتة لإشكالية عجز الموازنة العامة، إلا أنها تتسبب لاحقاً في زيادة نفقاتها وإحداث آثار تضخمية، وزيادة الأعباء العامة على الأجيال الحالية والقادمة، نتيجة طبيعتها الربوية والتضخمية؛ وتعد الصكوك الإسلامية أحد أهم الابتكارات القادرة على أن تكون البديل الأنسب لهذه الأدوات، في تمويل عجز الموازنة العامة.

الجدول (6) مساهمة شهادات شهامة وصرح في تمويل عجز الموازنة العامة في السودان للفترة من (2010-2020).

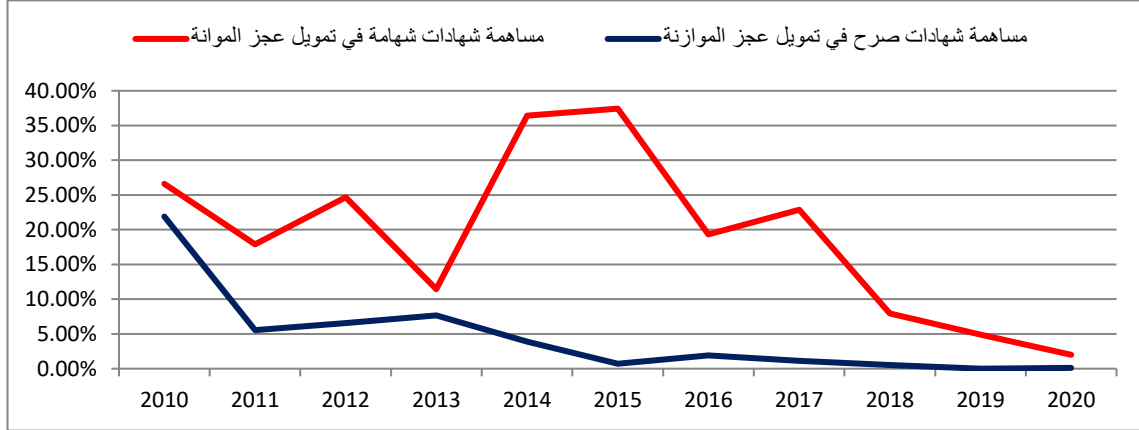
السنة	عجز الموازنة مليار جنيه	مساهمة شهادات شهامة في تمويل العجز		مساهمة شهادات صرح في تمويل العجز	
		نسبة مساهمتها	قيمتها مليار جنيه	نسبة مساهمتها	قيمتها مليار جنيه
2010	7,586	26.62%	2,020	21.9	1,662
2011	9,426	17.9%	1,687.5	5.53%	521.5
2012	7,653	24.65%	1,886.3	6.55%	501.2
2013	6,456	11.43%	738.7	7.68%	495.7
2014	4,425.1	36.41%	1,611.6	3.91%	173.1
2015	6,976.4	37.43%	2,611.2	0.72%	50.3
2016	10,918	19.31%	2,109	1.89%	206
2017	14,314	22.89%	3,276	1.14%	163
2018	37,846	7.95%	3,011	0.54%	206

دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة (التجربة السودانية أمودجاً)

-	-	4.89%	3,100	63,836	2019
0.10%	212	2%	3,959	198,204	2020

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك المركزي السوداني للأعوام من (2010-2020).

الشكل (4) نسبة مساهمة شهادات صرح في تمويل عجز الموازنة العامة في السودان للفترة من (2010-2020).



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (6) أعلاه.

ومن الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أن صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) لم تسهم بشكل كبير في تمويل عجز الموازنة العامة في السودان، إلا أنه من غير الممكن التغافل عن ما أسهمت به في السنوات من 2010-2013 إذ وصلت أعلى نسبة لها في عام ٢٠١٥ بنسبة تجاوزت 21% من تمويل عجز الموازنة العامة، في الوقت ذاته نجد ارتفاع نسبة شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) في المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة للسودان، إذ وصلت أعلى نسبة لها في العام ٢٠١٥ بنسبة تجاوزت 37% من تمويل العجز في الموازنة العامة، إلا أنها أخذت تنخفض تدريجياً في السنوات اللاحقة؛ وذلك نتيجة لارتفاع معدلات العجز في الموازنة العامة بشكل كبير.

الاستنتاجات

1. الصكوك الإسلامية أداة استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تم إبتكارها لتطوير القطاع المالي الإسلامي وتكون بمثابة بديل لأدوات الاستثمار التقليدية.
2. أصبحت الصكوك الإسلامية إحدى الأدوات التمويلية المهمة التي تساهم في تنوع المصادر التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لتغطية احتياجات الحكومة بدلاً من الاعتماد على الديون الداخلية أو الخارجية.
3. تتمتع الصكوك الإسلامية بأشكالها المختلفة بالقدرة على تغطية عجز الموازنة العامة للدولة كبديل لصيغ التمويل التقليدية.
4. ساهمت الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في السودان وهو ما يثبت صحة الفرضية.

التوصيات

1. ضرورة نشر الوعي والتعريف بالصكوك الإسلامية والبور الذي يمكن أن تلعبه في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتغطية عجز الموازنة العامة بشكل مستدام؛ وذلك عن طريق تكثيف الندوات والمؤتمرات العلمية حول هذا الموضوع لمعالجة الجهل بهذه الأداة الإستثمارية الإسلامية المهمة في المجتمعات الإسلامية.
2. ضرورة قيام الحكومات في التشجيع على الاعتماد على الصكوك الإسلامية في مختلف القطاعات للاستفادة من الأموال المدخرة بدلاً من الاحتفاظ بها.
3. ضرورة استخدام العراق للصكوك الإسلامية؛ لأنها بذلك سوف توفر تمويلاً غير تضخمي يشارك فيه الجميع، تمويلاً قائماً على المشاركة ف الربح والخسارة.

المصادر

- النعمي، أرشد فؤاد (2010)، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- دوايه، أشرف محمد (2009)، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، مصر.
- التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، 2017.
- التقرير السنوي للبنك المركزي السوداني 2019، ص 79-80.
- كاظم، حسين جواد (2006)، سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 18.
- كشيقي، حسين (2019)، دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- زكي، رمزي (1992)، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سنا للنشر، القاهرة.
- موسى، سندس حميد (2017)، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- موسى، شكري نوري (2015)، إدارة المشتقات المالية الهندسة المالية، دار المسيرة، عمان.
- الشمري، صادق راشد (2022)، خدمات الصيرفة الإسلامية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.
- خؤشناو، صباح صابر محمد (2019)، تحميل وقياس أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود عمى المستوى العام للأسعار في العراق للمدة (1988-2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11 العدد 22.
- سعود، ضياء حسن (2018)، تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (1990-2016)، مجلة كلية المأمون، العدد 33.
- عبد المطلب، عبد الحميد (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- عيجولي، عبد الله (2019)، الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة (تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (5) العدد (2).
- زناقي، فارس محمد (2014)، الصكوك الإسلامية (الإطار النظري والشرعي وكيفية التطبيق)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- صبرينة، كردودي (2014)، ترشيد الاتفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر بسكرة- الجزائر.
- عيسى، كمال محمد (2013)، محددات عجز الموازنة العامة في السودان، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصائية، العدد (13)، جامعة أم درمان الإسلامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان.
- دردوري، لحسن (2013)، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.
- الجارحي، معبد علي، عبد العظيم جلال أبو زيد، أسواق الصكوك الإسلامية وكيفية الإرتقاء بها، بحث مقدم إلى ندوة الصكوك الإسلامية عرض وتقديم، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، أيار 2010.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (17)، مملكة البحرين، 2010.
- يوسف، حسن يوسف (2014)، الصكوك المالية وأنواعها (الاستثمار- الصناديق الإستثمارية- الأوراق المالية التجارية)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

— يوسفوي سعاد، مخلوفي عبد السلام(2017)، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1.

— Ravindran Ramasamy, Shanmugam Munisamy, Mohd Hanif Mohd Helmi, Relative Risk Of Islamic Sukuk Over Government And Conventional Bonds, Global Journal of Management and Business Research, Vol.11.